نشرة دورية تصدر كل شهرين عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

الرباط

العدد ٤٤ مارس ٢٠٠٩

الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية
Arab Society for Economic Research
ASFER

٤٤ العدد
مارس ٢٠٠٩

الأبواب الرئيسية

الافتتاحية
التقارير
ملف التكريم
عروض كتب
موجز مناقشات

www.asfer.org
E.mail: asfer_egypt@yahoo.com

٤٤ العدد
مارس ٢٠٠٩

Designed By: Dr. Mohamed Yehia

مارس ٢٠٠٩ نشرة دورية تصدر كل شهرين عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

شكر واجب

يتوجه مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير لجميع الزملاء أعضاء مجلس الإدارة السابق على ما بذلوه من جهد وافر لخدمة الجمعية وأعضاءها خلال الفترة الماضية؛ آملين أن ينجح المجلس الجديد فى مواصلة مسيرة العطاء.

المحتويات

الافتتاحية ١

الرباط والمسؤوليات المتجددة للجمعية ١

التقارير ٣

المؤتمر العلمي التاسع للجمعية ٤

الأزمة المالية العالمية ٤

القمة الاقتصادية العربية ٢٠٠٩ ٦

ملف التكريم ٩

تكريم د. سليم الحص ٩

تكريم د إبراهيم سعد الدين .. رحمه الله ١١

عروض كتب ١٤

فلسفة علم الاقتصاد .... للدكتور جلال امين ١٤

موجز مناقشات الطاولة المستديرة ١٦

الحالة السورية في إطار الشراكة الأوروبية الاتحاد من أجل المتوسط ١٦

العدد ٤٤

مجلس الإدارة

٢٠٠٨ - ٢٠١١

الدكتور منير الحمش الرئيس
رئيس المركز العربى للدراسات الاستراتيجية - سوريا

الدكتور هشام البساط نائب الرئيس
رئيس مجلس إدارة شركة التامين العربية - لبنان

الدكتور محمود منصور الأمين العام
أستاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة الأزهر - مصر

الدكتور أشرف العربي أمين الصندوق
المستشار الاقتصادى بوزارة التنمية الاقتصادية - مصر

الدكتور عبد الحميد الزقلعى
المستشار الاقتصادى بالصندوق العربى للأنماء الاقتصادى والاجتماعى - الكويت

الدكتور علي هلال
أستاذ بكلية الاقتصاد - جامعة باتنة -الجزائر

الدكتور محمد سمير مصطفى
أستاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومى - مصر

الدكتور محمود محيى الدين
وزير الاستثمار - مصر

الدكتور نبيل حشاد
مستشار اقتصادى - مصر

الاشتراكات

للسادة الراغبين فى سداد رسوم الاشتراك

بالجمعية العربية للبحوث الاقتصادية أو المجلة العلمية التى تصدرها [**مجلة بحوث اقتصادية**]، يمكن سداد الاشتراكات بإحدى الوسائل التالية:

نقدا أو بشيك مصرفى باسم الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية وعلى عنوانها بالقاهرة.

تحويل بنكى على حساب الجمعية رقم:

حساب رقم: ١١٤ ٧٠٠٠ ٠١٠٠ **بالجنيه المصرى.**

حساب رقم: ١١٧ ٧٠٠٠ ١١٠٦ **بالدولار الأمريكى.**

على البنك الأهلى المصرى - فرع الدقى بالقاهرة
مع إخطار إدارة الجمعية بتاريخ التحويل وقيمته.

www.asfer.org
E.mail: asfer_egypt@yahoo.com

التصميم والاخراج الفنى

Alamaa
Graphic Design Solutions
محمد يحيى
Mob. : +2 010 6899 807
E-mail : myehia77@gmail.com

الطباعة

دار الحرانى للطباعة والنشر
Tel.: +2 023 7116 884 - Mob.: +2 010 2988 826

وجهة نظر في الأزمة المالية العالمية

د. عبد الحميد محفوظ الزقلعي

تسارعت وتعمقت الأزمة المالية العالمية؛ فقد شملت آثارها – في وقت قياسي– معظم دول العالم ومؤسساتها، سواء المؤسسات الوطنية أو الدولية عابرة القارات، ولعل هذا وجه آخر للعولمة، بإيجابياتها وسلبياتها، وتشبه (الأخيرة) انتشار العدوى في الأوبئة سريعة الانتشار، وتعمقت آثار الأزمة؛ إذ بدأت بوادر للكساد تظهر في الاقتصادات الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وبعض دول الاتحاد الأوروبي واليابان وحتى في الصين.

وتمثلت مظاهر الركود في تراجع معدلات النمو، أي الانخفاض النسبي في تلك المعدلات؛ إذ لو نما الاقتصاد الصيني بنحو ٧-٨ ٪ فإن هذا سيعد تراجعاً في معدل النمو قياساً بما كان عليه في السنوات القليلة الماضية. وفي المقابل فإن بعض معدلات النمو يتوقع أن تكون عند مستوى الصفر أو سالبة في عام ٢٠٠٩ في بعض الدول. هذا بالإضافة إلى تنامي تسريح العاملين، وزيادة البطالة، وتراجع مؤشرات البيع والتجارة الدولية .

ولكي لا أكرر ما كتب عن أسباب الأزمة والخسائر المالية الهائلة، ومنها عوامل مثل المضاربة، والأدوات المالية ذات المخاطر العالية كالمشتقات، أود هنا أن أركز على بعض النقاط التي أرى أهمية الوقوف عندها.

النقطة الأولى :

مدى كفاءة الإدارة في المؤسسات الكبرى، والى أي مدى كانت الخسائر الجسيمة في بعض المؤسسات تعود إلى سوء الإدارة وعدم رشد اتخاذ القرار ؟ إذ أن ما كشفت عنه مجريات الأمور في بداية أزمة الرهونات العقارية هو انكشاف المدينين، وانخفاض قيمة الأصول الضامنة بشكل كبير عن قيمة القروض، وقد عم ذلك كثير من المؤسسات وبمبالغ طائلة. فهل المنافسة الشديدة والسعي لتحقيق أكبر رقم أعمال ممكن، بغض النظر عما إذا كانت تلك الأعمال جيدة أم لا هو أحد أسباب الخسائر ؟ أم أن عدم رشد القرار في حد ذاته (وهو أحد الأسس العامة للنظرية الاقتصادية، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المؤسسة) كان هو سبب الأزمة ؟ ومن ثم فهل تراكم هوامش آثار عدم الرشد ولدى زمني طويل أدى إلى مثل هذا الخلل الكبير ؟ أم أن السعي لتحقيق الربح للمساهمين والمكافآت للإدارة، التي عادة تكون نسبة من هذا الربح، بغض النظر عن حقيقة هذا الربح وأساسه وأرضيته، هو السبب وراء تلك الأزمة ؟

النقطة الثانية :

إن الأزمة أظهرت من زاوية أخرى ضعف الرقابة والمتابعة والتقييم لأجهزة الإدارة : فما قيمة أعمال وشهادات مدققي الحسابات التي تشهد بأن القوائم المالية تعبر بعدالة عن الأوضاع المالية للمؤسسة أو الشركة ؟ فمن الصحيح أن الصيغ الحالية لتدقيق الحسابات تحتفظ بنصها على أن بيانات القوائم المالية أعدت من قبل الإدارة، وأن الإدارة هي المسئولة عن تلك البيانات، فما قيمة شهادات مدققي الحسابات إذاً ؟ بعد تراجع أسهم وأصول العديد من الشركات بالشكل المريع الذي حدث، وإفلاس بعض تلك الشركات ـ وتمخض الوضع عن أن الأرباح التي تحققت لم تكن حقيقية في جزء كبير منها ؟

خلاصة القول من النقطتين السابقتين، هو أن إدارة المؤسسات والهيئات والشركات، ومتابعتها والرقابة على أعمالها وتقييم أدائها –تحتاج إلى مراجعة ووقفة لضمان كفاءة الإدارة، ودقة القرارات ورشدها، وصحة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية بوجود آليات فعالة للرقابة والتدقيق والتقييم.

النقطة الثالثة :

وهي أهمية الدروس المستفادة من هذه الأزمة. إن التركيز في الوقت الحاضر، على إيجاد حلول عاجلة، وتدخلات قوية من جانب الحكومات، يكتسب الأولوية، وهذا شيء طبيعي، فعندما يشب حريق فالأولوية تكون لإطفائه، ومن ثم معرفة أسبابه ووسائل الوقاية وعدم تكراره. ولكن ذلك لا يلغي أهمية أخذ دروس هامة غير مسبوقة من هذه الأزمة. ونشير هنا في هذه العجالة، إلى بعضها، وعلى سبيل المثال : إلى أي مدى يقع على الدولة أن تراقب أنشطة المؤسسات الفاعلة في الاقتصاد حتى في ظل الحرية الاقتصادية الكاملة ؟ أي إعادة مناقشة دور الدولة والمسئولية الاجتماعية للفرد والمؤسسة .

ولعل ما تطرحه هذه الأزمة من دروس على دولنا العربية، كيف تؤمن تلك الدول أوضاعها المستقبلية من تداعيات مثل تلك الأزمات إلى أكبر حد ممكن ؟ ونجن في غنى عن القول إن الدول العربية تأثرت بهذه الأزمة من عدة وجوه، منها خسائر الاستثمارات الخارجية، وخسائر الأسواق المالية العربية، وتراجع أسعار النفط، والتوقعات بانكماش التجارة وحركة السياحة والدخول الناشئة عنهما، وتأثير كل ذلك على مؤشرات الاستثمار والإنتاج وبالتالي مستويات البطالة والتشغيل .

يجب النظر علمياً وعملياً لإمكانات التعاون والتكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية، ومن منطلقات المصالح الاقتصادية المشتركة، واستغلال الموارد بشكل أكثر كفاءة لتحقيق الفوائد المشتركة، بما في ذلك تحقيق أكبر قدر ممكن من حرية انتقال عوامل الإنتاج بشكل منظم ومقنن. إن الحلول المطروحة عالمياً تتلخص في " زيادة الإنفاق" وضخ المزيد من الاستثمارات، لزيادة معدلات النشاط الاقتصادي والتشغيل، وتلافي الكساد، وحقيقة الأمر فإن التطبيقات الكينزية لمعالجة الكساد في أحد جوانبها مازالت قائمة وتنبض بالحياة .

وفي نظرة متعمقة، فإن الأموال المستثمرة في الأصول والأنشطة الاقتصادية الحقيقية الناجعة هي في المجمل، وعلى المدى الطويل، أجدى من الاستثمارات المالية، والدول العربية ليست خارج هذا التصور، فمزيد من الاستثمار، والاستثمار المشترك على المستويين العام والخاص، وإزالة العقبات – العديدة – أمامها بما يعمق الروابط الاقتصادية، بما في ذلك استكمال البني التحتية، الرابطة فيما بين الدول العربية كأساس لمضاعفة التبادل والانتقال والاستثمار فيما بين الدول العربية، سواء ربط الاتصالات، والربط الكهربائي، وربط وسائل النقل البري والبحري بمختلف أشكالها، إضافة إلى المشروعات الإنتاجية والخدمية المتكاملة، كل ذلك يشكل حصانة عملية للاقتصاديات العربية، والمهم أن يتم ذلك في إطار قاعدة من الثقة والشفافية والضمانات القانونية والقضائية، وبنظرة طويلة الأجل للمصالح العليا المشتركة لسائر الأطراف العربية.

إن من أهم ما واجه تجارب التعاون والتكامل الاقتصادي السابقة فقدان الثقة والمصداقية ؛ ولذلك بقيت كثير من الاتفاقات دون تنفيذ، ولعل القمة الاقتصادية العربية التى عقدت في يناير ٢٠٠٩ كانت فرصة حقيقية لتعميق الثقة والتأكيد عليها، والعمل على إزالة الشوائب التي تكتنفها، حتى يمكن فتح المجال لانطلاقة عملية نحو التكامل المبني على العلم والمصالح بعيدة المدى، فالعرب ليسوا في حاجة إلى اتفاقات وأوراق جديدة فلديهم الكثير منها، بل إنهم في حاجة لتحمل المسئولية وإنجاز خطوات جريئة وفعالة مثل :

- حرية انتقال رجال الأعمال والخبراء والعاملين العرب فيما بين الدول العربية.
- حرية تحويل الأموال والتملك، ومزاولة النشاط الاقتصادي للمواطنين العرب في الدول العربية.
- إنشاء المشاريع الوطنية والمشتركة لترابط البني التحتية فيما بين الدول العربية في مجالات الطرق ووسائل النقل الأخرى والكهرباء والاتصالات.

إن لدينا مثال قائم يحتذى به، وهو مجلس التعاون الخليجي، فهناك حرية لانتقال المواطنين الخليجيين، ولتحويل أموالهم ومزاولتهم النشاط الاقتصادي، فيما بين تلك الدول، وهو مثل يبين أن المخاوف من فتح الأبواب في كثير منها وهمية، ولا يقلل من أهمية تطبيق قواعد مشتركة تنظم المسائل الأمنية والعلاقات الاقتصادية.

مجلة
بحوث اقتصادية عربية

الانتهاء من مادة العدد"٤٦" من مجلة "بحوث اقتصادية عربية" ربيع ٢٠٠٩.

الدكتور هشام البساط
نائب الرئيس

قرر مجلس

إدارة الجمعية فى اجتماعه الأخير الذى عقد بالقاهرة اختيار الدكتور/ هشام البساط نائباً لرئيس مجلس إدارة الجمعية، بدلاً من الدكتور/ عبد الحميد الزقلعي الذى تقدّم باعتذار مقبول.

ورش عمل

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

ورشة عمل عن:

"أزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية العالمية ... وجهان لعملة واحدة"

عقدت الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ورشة عمل بعنوان "أزمة الغذاء العالمية والأزمة المالية العالمية ... وجهان لعملة واحدة"، وذلك بمقر الجمعية بالقاهرة فى شهر ديسمبر الماضى. وكان المتحدث الرئيسى فى هذه الورشة الأستاذ الدكتور / محمد سمير مصطفى الأستاذ بمعهد التخطيط القومى وعضو مجلس إدارة الجمعية.

وقد أكد الدكتور سمير فى بداية حديثه على أن الأزمة المالية الحالية لم تأت فجأة ولكن كان هناك العديد من الأعراض التي سبقتها منذ عام ١٩٧٠. وخلال هذه الفترة الممتدة لما يزيد عن ٣٥ عاماً، استطاعت الإدارة المالية في أمريكا حماية الاقتصاد الأمريكي من الانهيار، حيث إنها لم تعتمد على تطبيق أسس الرأسمالية البحتة ولكن كانت هناك تدخلات حكومية كامنة فى أسواق العمل وفى مجال التجارة وغيرهما. وقد حافظت الإدارة الأمريكية خلال هذه الفترة على تثبيت أسعار السلع الغذائية ليس نتاجاً لتفاعل قوى العرض والطلب، ولكن نتيجة تدخلها في زراعة العديد من السلع مثل القمح، حيث استمرت في تقديم إعانات لمزارعي القمح وتقديم مساعدات للبنوك المحلية التي تشجع الاستثمار الزراعي. وأوضح المتحدث أنه خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ حدثت سلسلة أزمات تمثلت في البداية في موجة التضخم التي صاحبت ارتفاع أسعار العديد من السلع كان على رأسها البترول الذي ارتفع من ٥٠ دولار/ للبرميل ليتعدى ١٥٠ دولار/للبرميل. كما ارتفعت أسعار العديد من السلع الغذائية الأمر الذى هدد العديد من شعوب العالم بشبح الفقر والجوع. ويمكن إرجاع هذه الموجه التضخمية في أسعار الغذاء بصفة أساسية إلى التحول من استخدام الحبوب في الاستهلاك الآدمي إلى استخدامها في تصنيع الوقود الحيوي، يضاف لذلك تحول العديد من الاستثمارات الزراعية إلى الاستثمار العقاري . وأشار المتحدث إلى أن الدول العربية قد سلكت نفس الدرب؛ فبدلاً من الاستثمار الزراعي في السودان زاد الاهتمام بالاستثمار العقاري على نحو ما ظهر من استثمارات عقارية عملاقة في مشروعي "داماك، ومدينتي" فى مصر مثلاً؛ وهو ما يمثل تكراراً لنفس ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولم يمض على موجة التضخم فترة طويلة، حتى ظهرت موجه أخرى تمثلت في الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من كساد. ويرجع الدكتور/ سمير مصطفى هذه الأزمة المالية إلى فوضى الإقراض العقاري والتسهيلات الائتمانية وما صاحبهما من عجز عن السداد والوفاء بالأقساط والفوائد، الأمر الذى أدى إلى انخفاض ملحوظ في أسعار العقارات وفقدان جزء كبير من قيمتها السوقية. وأضاف المتحدث أن عدم تدخل الإدارة الأمريكية لتنظيم سوق الائتمان العقارى هو الذى أدى إلى الأزمة؛ فأي نظام اقتصادى يحتاج إلى قواعد راسخة وأى شرخ يحدث فى هذا النظام يجب أن يقابله تدخل حكومى فعال لعلاجه.

وعن سياسة الحكومة الأمريكية في التعامل مع الأزمة المالية والمتمثلة في إعلانها ضخ ٧٠٠ مليار دولار في السوق الأمريكية للحيلولة دون تفاقم هذه الأزمة، أشار الدكتور سمير إلى أن هذه المبالغ ليست كافية لحل أزمة بهذا الحجم، حيث أنه لو تم توزيعها على مواطني الولايات المتحدة الأمريكية لن ينال كل مواطن أكثر من ١٥٠٠ دولار. كما أن جزءًا كبيرًا من هذا المبلغ سوف يذهب لتعويض أصحاب المعاشات وليس لحل الأزمة.

ويرى المتحدث أن الحل يكمن في العودة إلى جذور المشكلة، حيث أن الغذاء صناعة كبرى لم تستثمر فيها العديد من الدول وتركتها للأهواء، ولم يتم مساندة صغار المزارعين، ولم يتم تشجيع تجارة الغذاء، ونتج عن كل ذلك تفاقم أسعار الغذاء، والتي من المتوقع ألا تنخفض لعدم توجيه الأموال نحو الاستثمارات الزراعية، ولم تحدث زيادة في الإنتاج الزراعي في ظل ارتفاع درجة حرارة الأرض وتغير المناخ، الأمر الذى فاقم من حدة المشكلة.

وفى ختام حديثه، أشار الدكتور سمير مصطفى إلى أننا على المستوى المصري قد فقدنا التنظيم، وظهرت هناك موجات اندفاع نحو الاستثمار العقاري، ولم يحدث اهتمام يذكر بالاستثمار الزراعي. وبمراجعة المساحات التي تم استصلاحها خلال السنوات الماضية، يلاحظ تواضعها الشديد. كما أنه رغم أن مصر من الدول التي تنتقد إنتاج الوقود الحيوي، إلا أنها توجهت لإنتاجه بالاعتماد على بعض النباتات الصحراوية مثل نباتات الجيجوما والجيتروفا التي يستخلص منها الزيوت ولها استخدامات طبية أيضاً. وقد أكد المتحدث فى النهاية على أن عملية توجيه الاستثمارات فى مصر وغيرها من البلدان العربية لابد وأن تتم على أساس الجدوى الاقتصادية من الناحية القومية وليس من المنظور الخاص فقط.

وخلال المناقشات التى دارت حول موضوع الورشة، أرجعت أحدى المداخلات كل من الأزمة المالية وأزمة الغذاء إلى الاحتكارات الدولية من قبل الشركات والبنوك الكبرى. وقد دلّ صاحب هذا الرأى على ذلك بأن ٢٠٪ من استخدامات الوقود في البرازيل مستمدة من الوقود الحيوي، وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت في أن تنحو نفس المسار لتخوفها من نضوب البترول، وعندما تدخلت روسيا في جورجيا ولم يستطع حلف الناتو كبح جماح روسيا في هذا التدخل، أرادت الإدارة الأمريكية أن تضعف الاقتصاد الروسي القائم على البترول من خلال اختلاق الأزمة الحالية لتهبط بأسعار البترول إلى أدنى حد يزعزع من الأمن الاقتصادي الروسي .

وفى نفس السياق، أشار متحدث آخر إلى أنه بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٥ ارتفعت أسعار البترول بنحو ٥٠٠٪، بينما ارتفعت أسعار الغذاء بنحو١٠٠٪، الأمر الذي أثار مخاوف الدول الكبرى من سيطرة الدول المنتجة للبترول وخاصة دول الخليج على اقتصاديات الدول الكبرى، وبما دفعها إلى إنتاج الوقود الحيوي من الغذاء لرفع أسعار الغذاء لممارسة مزيد من الضغط على الدول المنتجة للبترول لخفض أسعاره.

وأشارت مداخلة أخرى إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمسك بمفاتيح الغذاء والطاقة، فى حين أصبحت الدول العربية مجرد تابعة ومستهلكة فقط. وفى رأى صاحب هذه المداخلة، فإن الإدارة الأمريكية أرادت ألا تترك دول الخليج تنعم بفوائضها البترولية، وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الغذاء. وفى رأيه فإن الإدارة الأمريكية تسيء إدارة الأسواق المالية. ومن جهة أخرى، أوضح أحد المتحدثين أن الاقتصاديات العربية، اقتصاديات صغيرة ومفتوحة، وبالتالي فيمكن أن تتأثر وبسهولة بتداعيات الأزمات العالمية. ويرى صاحب هذه المداخلة أن الحل الوحيد يكمن في التكامل العربي وفى تفعيل الحوار بين دول الجنوب بعضها البعض؛ فأى سياسات عربية لن يكتب لها النجاح بدون تنسيق وتعاون مشترك، وهذا ما يجب أن تركز عليه كل الجهود العربية خلال المرحلة القادمة. وأكد المتحدث على ضرورة العمل على إعادة تشكيل النظام الاقتصادي والنقدي والمالي العالمي كعلاج جذرى للأزمة الراهنة. ومن ناحية أخرى أرجع صاحب هذه المداخلة عزوف المستثمرين عن الاستثمارات الزراعية وتفضيلهم الاستثمارات العقارية، إلى السعي وراء تحقيق أرباح كبيرة وسريعة، وهو ما يلقي بالمسئولية على الحكومات العربية لكى تعمل على توجيه الاستثمار بما يتفق مع المصلحة العليا للوطن.

وفى مداخلة أخيرة، أكد أحد الحضور على أن كل الاجتهادات المطروحة لعلاج الأزمة المالية لا تزيد عن كونها تكراراً لسياسات سابقة وسعياً على المناهج الاقتصادية السلفية التي تسترشد بالماضي. فأزمة ارتفاع الغذاء والبترول ترجع –وفقاً لهذا الرأى– بشكل رئيسي إلى المضاربات السلعية التي تزايد حجمها خلال الفترة (سبتمبر ٢٠٠٧ حتى أبريل ٢٠٠٨) من ١٥ مليار دولار إلى ١٨٠ مليار دولار أي تضاعف نحو ١٢ مرة. وقد طالب صاحب هذا الرأى بمراجعة كافة القوانين الدولية التى تؤكد على التحرير الاقتصادى لصالح الشركات متعددة الجنسيات.

الإعلان قريباً عن برنامج

"المنح البحثية لشباب الباحثين"

لعام ٢٠٠٩/٢٠١٠

استمراراً لسياسة الجمعية فى دعم الباحثين الشباب العرب، قرر مجلس إدارة الجمعية فى اجتماعه الأخير تدشين برنامج جديد للمنح البحثية لعام ٠٩ / ٢٠١٠ ، وسيتم الإعلان عن تفاصيل هذا البرنامج قريباً على موقع الجمعية على الإنترنت، كما سيتم إرسال هذه التفاصيل إلى جميع السادة أعضاء الجمعية والمؤسسات البحثية والتعليمية فى مختلف الأقطار العربية.

ورشة عمل حول

"طلعت حرب وتحدى الاستعمار ..."

دور بنك مصر فى التصنيع ١٩٢٠ ١٩٤١ "

فى ورشة عمل عقدتها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية بمقرها بالقاهرة فى شهر يناير ٢٠٠٩، تم عرض ومناقشة كتاب صدر حديثاً بعنوان "طلعت حرب وتحدى الاستعمار... دور بنك مصر فى التصنيع ١٩٢٠ – ١٩٤١"، وكان المتحدث الرئيسي فيها المهندس علي نجيب الخبير الكيميائي المصرى.

وقد قدم الدكتور محمد سمير مصطفى – منسق برنامج ورش عمل الجمعية – فى بدإ الحوار نُبذة عن الكتاب مستعرضاً أنه دراسة علمية لنيل درجة الدكتوراه للباحث إيريك ديفيز بجامعة وينسلون، وترجمه إلى العربية الدكتور هشام سليمان عبد الغفار المدرس بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وراجعه وقدّم له الدكتور إبراهيم فوزي أستاذ الهندسة بجامعة القاهرة ووزير الصناعة بجمهور مصر العربية الأسبق، ويقع الكتاب فى ٢٣٩ صفحة.

وقد بدأ المهندس علي نجيب حديثه بمقوله ذكرها الدكتور محمد سمير فى تقديمه وهى "ما أشبه الليلة بالبارحة" والمقصود بها التشابه الحادث فى فترة طلعب حرب والظروف التى تمر بها مصر الآن من حيث الظروف والأحوال، وأن مصر لازالت تعانى من قضية التحرر الوطني وبناء اقتصاد وطني قوى مستقل، وهى قضيه جوهرية ومزمنة. وبدأ المتحدث فى استعراض الصور الشارحة لمراحل بناء الاقتصاد المصرى فى بداية المحاولة لبناء اقتصاد مستقل – فقد بدأ ذلك على يد محمد علي باشا صاحب أول محاولة للنهوض بالإمبراطورية المصرية الحديثة وبناء اقتصاد مصري مستقل – ووصف مصر بأنها صاحبة طلعات وحطات، ومن حطاتها فترة الاستعمار الانجليزى لها، ومحاولته الدؤوبة على ألا يكون لها صناعة وطنية مستقلة، كما أشار إلى أزمة الديون التى مرت بها مصر سواءً فى عهد الخديوى سعيد باشا وإنشائه لقناة السويس وعهد الخديوى إسماعيل باشا وحالة البزخ والفساد التى مرت بها مصر فى هذا الوقت، وأكدّ أنه على الرغم من هذه الديون إلا أن هذه الفترة كانت محاولة لبناء قاعدة أو بنية تحتية تسمح بالنشاط الاقتصادى، ووضح ذلك فى صرف بعض الديون على الري والمواصلات والسكك الحديدية، بجانب البزخ والفساد المشار إليهما، وأن ذلك مكّن الانجليز من السيطرة على مالية الدولة ودخول مصر تحت الاستعمار الانجليزي.

وبدأ المتحدث فى حديثه عن ظهور فكرة إنشاء وبناء بنك مصر، والذى كان إنشائه سبباً فى دخول مصر النظام العالمى الاقتصادى بسبب محصول القطن الذى أدى بدوره لزيادة القاعدة الثرية التى تمتلك الأراضي، وكانت الرغبة فى زيادة الملكيات الزراعية أساساً لتحول الزراعة فى مصر لمحصول القطن الذى يعتبر أهم محصول نقدي أمكن تصديره فى ذلك الوقت، كما أشار إلى أنه قامت على أساس هذه الرغبة استدانة صغار الفلاحين وطبقة الأعيان بفوائد باهظة مما أدى إلى البحث عن مصدر للتمويل، وفى هذا الوقت ظهر طلعت حرب بحلمه العظيم وهو بناء الصناعة فى مصر والتحرر الوطني عن طريق إنشاء بنك مصر، واستجابة قطاعات عريضة من المصريين لدعوته لإنشاء بنك وطني كجزء من مواجهة الاحتلال البريطاني آنذاك، فقام بنك مصر على أموال ملاك الأراضي للتحرر من البنوك الأجنبية فى هذا الوقت، وكانت نظر وجهة طلعت حرب الأساسية تتركز على مساعدة القطاع العام الصغير والتمصير كأحد أشكال النضال الوطني، وإرادة طبقة تتحدث عن نفسها.

وأضاف أنه فى سنوات قلائل افتتح البنك فروعاً كثيرة فى المدن المصرية وأسس شركات أولها "مطبعة مصر" تلتها الشركة المصرية للتجارة وحلج القطن ١٩٢٤، وشركة مصر للنقل والملاحة، وشركة مصر للمسرح والسينما "ستوديو مصر"، كما تأسس عام ١٩٢٦ بنك مصر فرع فرنسا لتقديم خدمات السفر للمصريين فى أوروبا، وشهد عام ١٩٢٧ ميلاد أهم شركات بنك مصر وهى شركة مصر للغزل والنسيج بمدينة المحلة الكبرى فى محافظة الغربية. وأشار أيضا إلى محاولة طلعت حرب ورفاقه لتأسيس أول شركة متعددة الجنسيات فى العالم الثالث والتي شهدت رحلات إلى الشام لافتتاح فرعين فى فلسطين، وسوريا ولبنان.

وبالنظر بين الليلة والبارحة وصف المتحدث البنوك فى الوقت الراهن ودعمها للنمط الاستهلاكى. فهى لا تقدم التمويل سوى للاستهلاك والعقارات ولا تمول الصناعات مما أدى إلى ضعف الصناعة فى مصر. ووصف ذلك بأنه توافق بين قوى اجتماعية فى مصر وقوى الهيمنة العالمية – أمريكا حاليا – وأكدَّ على أن ما يسمى بالتصنيع حاليا فى مصر ما هو إلا تسويق للمنتجات الأجنبية فقط. وذكر صناعة السيارات مثال على تأكيده. وأن زعم وجود صناعة فى مصر ما هو إلا زعم يدعو للسخرية. والسبب فى ذلك هو جهاز الدولة المعوق للتصنيع وعدم الاهتمام بالبحث العلمى ووجود مجموعة من القوانين واللوائح المنظمة للاقتصاد فى مصر من شأنها أن يتم استنزاف الاقتصاد المصرى. ووصف البورصة فى مصر على أنها نادي للقمار وسبب فى تصفية القدرة الإنتاجية فى مصر. وأشار المتحدث للنتائج الاجتماعية الوخيمة لتصفية القدرة الإنتاجية وأن من أخطرها البطالة التى هى السبب الأهم فى زيادة الفساد الاجتماعى.

وعلى الرغم من ذلك أكدَّ المهندس علي نجيب على تفاؤله فى المرحلة القادمة ووجود طلعات لمصر أهمها هى الفترة الحالية التى تتزامن مع انحدار الإمبراطورية المهيمنة "أمريكا" بطريقة سريعة. ووصفها بأنها فرصة ولابد من اغتنامها.

وشرح هذا الانهيار بوجود عجز فى ميزانها التجاري يصل إلى ٦٪ من الدخل القومي وعجز فى السلع ذات المحتوى التكنولوجي. وإفلاس بنوك وشركات كبرى. وانهيار نظم المعاشات والتعليم والعلاج. وأكدّ على أن أمريكا أصبحت فى الترتيب الـ ٤٠ تقريباً من حيث مستوى التعليم العالي.

وأوصى المتحدث فى نهاية عرضه على أن مصر لديها فرصة عظيمة كى يكون لها بصمه فى التحرر الوطني والاستقلال عن الخارج فى ظل هذا الانحدار الواضح من قبل الإمبراطورية المهيمنة.

وخلال المناقشات التى دارت حول الورشة أكدّت مداخلة الدكتور سعد حافظ على أنه لا يمكن تحقيق استقلال سياسي دون استقلال اقتصادى ودون استقلال الفكر والثقافة عن الطرح الأجنبي. ولذلك كانت مبادرة طلعت حرب لتأسيس استوديو مصر ومطبعة مصر لكي يحقق نوعا من الاستقلال الفكرى والثقافي لمصر.

وأشار الدكتور محمود منصور عبد الفتاح إلى أهمية طرح مثل هذه التجارب للاستفادة بها فى الوقت الراهن ودراستها دراسة جيده. وأشار أيضا إلى نقطة الارتباط بين الثقافة والتنمية وأكدّ على أنها من أهم ما يجب أن نهتم به. لأن الواضح هو وجود ثقافة متخلفة. رجعية. تابعه ومرتدة وأنه لا يمكن أن نصل إلى تنمية اقتصادية أو حتى سياسية واجتماعية دون وعى ثقافى وحس وطنى. كما أكدّ على أن هذا يشير إلى طلعت حرب وعلاقته باستوديو مصر أو النادي الأهلي وتنمية الثقافات المختلفة التى تصب فى الاقتصاد بطريق غير مباشر والتي من دورها أن تصل إلى تنمية واستقرار فى شتى المجالات.

وأشار إلى أن غياب هذا التنوع من الثقافات والاهتمام بها شيء فى منتهى الخطورة ولا يعبر عن الاستقلال. وأوصىَ فى نهاية مداخلته على أهمية دراسة التاريخ لمحاكمة الواقع ومن ثمَّ النهوض به.

وأشار الدكتور مختار الشريف إلى أن طلعت حرب أخذ السلسلة الرأسية فى التصنيع بداية من الزراعة ثم إلى الري وبعدها النسيج ثم الملابس ولم يكتف بذلك ولكن أنشأ شركة مصر للمنسوجات وفى النهاية محلات التوزيع مثل سلسلة محلات صيدناوى. أى بدأ الطريق من الزراعة إلى التوزيع. وأكدّ على أنه دعّم هذا الوضع بمنظومة فكرية وإنشاء استوديو مصر. فلم يكتف بتقديم الأفلام الدرامية فى هذا الوقت ولكن قدم العديد من الأفلام التسجيلية عن مصر والأوضاع الاقتصادية الموجودة وفى النهاية تطور إلى الجريدة الناطقة.

وأشارت الدكتورة إيناس الجعفراوي إلى أن الباحث إيريك ديفيز لم يتحدث عن طلعت حرب كشخصية منفردة ولكنه درسه هو ورفاقه. وتخطيطهم للنهوض بمصر وتاريخها فى ظل الظروف المناخية المتاحة من استعمار واحتلال. وأشار إلى أصله المتنوع الذى أثّر على ثقافته وجعله يصل إلى إنشاء بنك مصر. أى صوره على انه هرم مترتب على بعضه. ولابد من أن نفعل مثل ما قال الباحث وهو أن نستفيد بظروفنا الاجتماعية المتاحة وأن يقسم المجتمع إلى شرائح وبعد ذلك نتعامل مع احتياجات كل شريحة على حده وأن نتفرد بنموذج خاص فى التنمية ملائم للظروف الخاصة بنا لكي نستطيع النهوض بمستقبل بلد له ظروف خاصة به.

فى النهاية وجّه المهندس على نجيب الشكر للمتحدثين. وأكدَّ على أنه يوجد هجوم خارجى ليس على الثقافة فقط وإنما هو مسخ للكيان الوطنى للشخصية المصرية. ويظهر ذلك جلياً فالجامعات والمدارس الخاصة ونوع التعليم والإعلام. وأشاد بما كان موجود فى الماضى من مقررات تربوية تهتم بتاريخ الحركة الوطنية. ووصَف التدخل الخارجى فى

شتى المجالات بأنه سموم اجتماعية نتعاطاها وتبارك الدولة هذا التعاطى فى تنفيذ الخطة الأمريكية فى افساد الشعب المصرى.

وأشار المهندس على نجيب لمعنى الفساد على أنه إحداث ثروة دون إضافة قيمة ووجود علاقة جدلية بين التحرر الوطنى والتحول الاجتماعى أى انه إذا حدث فى مصر تحرر اجتماعي فلابد من أن تكون مستعمرة. وإذا حدث هزيمة عسكرية فيحدث هزيمة للكيان الاجتماعى. وأعطى مثالا على أن مصر مازالت تعيش فى هزيمة ٦٧ ودلّل بصور مثل "الانفتاح" "واستيراد العمله" و"شركات توظيف الأموال" وأن ما تكوّنه الطبقات الغنية هو بدون إضافة قيمة. وأكدّ على أنه إذا أرادات مصر التحرر وطنيا فلابد من أن يتم بها تحولات وتغيرات اجتماعية. وأشار فى ذلك إلى أهمية قانون الإصلاح الذى كان مهم لخروج الإنجليز فى الماضى.

وفى نهاية حديثه أشار إلى أننا نعيش فى حالة التراجع الاجتماعى ورغم كل ذلك فإن علينا أن نتفاءل بأن القوة المهيمنة تنحدر أيضاً وبقوة وأن لدى مصر الفرصة العظيمة ولابد من اغتنامها.

[قريبا فى الأسواق]

كتاب المؤتمر العلمى التاسع للجمعية "دور القطاع المالي في التنمية العربية- الجهاز المصرفي – أسواق المال – مؤسسات التأمين الاجتماعى والتجارى" انتهى الدكتور/ نبيل حشاد الخبير المصرفي وعضو مجلس إدارة الجمعية مؤخراً من أعمال تحرير كتاب المؤتمر العلمى التاسع للجمعية الذى عقد بالقاهرة خلال يومي ١ – ٢ نوفمبر ٢٠٠٩. وجارى حالياً أعمال طباعة الكتاب. ومن المتوقع إصداره فى أواخر شهر أبريل ٢٠٠٩.

باحثة جزائرية

تفوز بمنحة بحثية من الجمعية

فازت الباحثة/ **كلثوم كبابى** من الجزائر بجائزة برنامج المنح البحثية الذي نظمته الجمعية لعام ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨. وذلك عن بحثها المعنون "القدرة التنافسية العربية تحليل متعدد الأقطار والقطاعات – فرص تعزيز تنافسية الاقتصاديات العربية بتفعيل نشاط البحث والتطوير".

وقد ركّز هذا البحث على تناول المفاهيم الأساسية المتعلقة "بالتنافسية والبحث والتطوير" وتطور هذه المفاهيم من الناحية النظرية. بالإضافة إلى استعراض أنواع التنافسية ومحدداتها ومؤشرات قياسها. كما ألقت الباحثة الضوء على أهم التطورات التي شهدها نشاط البحث والتطوير على المستوى العالمي. ومواطنه التي يتركز فيها. وحجم الإنفاق العالمي عليه. ودور الشركات متعددة الجنسيات في تدويله. مع إبراز انعكاسات كل ذلك على القدرة التنافسية للدول. كما قامت الدراسة بتشخيص واقع نشاط البحث والتطوير في الدول العربية. والإنفاق عليه ومدى تأثيره على الأداء الخارجي لها من خلال بنية صادراتها. ومساهمة التكنولوجيا في تكوينها.

وبالاعتماد على نتائج هذا التحليل. قامت الباحثة بالتركيز على أهم العراقيل التي تواجه نشاط البحث والتطوير وتعيق دوره ومساهمته للنهوض بأداء الاقتصاديات العربية. وقدمت الدراسة تصورًا عن السياسات والإجراءات التي يجب على الدول العربية إتباعها من أجل تعزيز قدرتها التنافسية. وضمان استمرارها. واندماجها الايجابي في الاقتصاد العالمي.

وإدارة الجمعية إذ تهنئ الباحثة الجزائرية الشابة بالفوز بهذه المنحة البالغ قيمتها ألف دولار أمريكي. فإنها تدعو كافة الباحثين الشباب العرب إلى المشاركة فى برنامج المنح البحثية الجديد الذى ستعلن عنه الجمعية قريباً فى الأعداد القادمة من "الرباط" وعلى الموقع الإلكتروني للجمعية

www.asfer.org

دروس الأزمة المالية العالمية

د. هشام البساط

تعتبر الأزمة المالية العالمية- التي واجهت الولايات المتحدة في الأسبوع الأول من شهر تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٨ - الأزمة الكبرى في التاريخ الحديث، منذ الكساد الكبير الذي عرفته الولايات المتحدة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٢٩، والذي أدى آنذاك إلى انهيار مؤشر "داو جونز" بنسبة ٤٠ في المائة. وبدلاً من استخدام أدوات الدعم المعروفة في ذلك الوقت، من خفض للضرائب وزيادة في مستوى السيولة، حدث العكس تماماً، حيث ارتفعت الضرائب نسبياً وانخفضت السيولة إلى الثلث تقريباً، في نهاية تشرين الثاني / نوفمبر مقارنةً بما كان عليه الوضع في بداية أيلول / سبتمبر ١٩٢٩. وتراجع الاقتصاد الأميركي آنذاك، وتحول الوضع إلى كساد عالمي إلى أن تم انتخاب الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٣، الذي ضاعف الإنفاق على الأشغال العامة، ووضع برنامج لضمان الودائع، وعزز الرقابة المالية.

ثم كانت أزمة الإقراض العقاري الأولى عام ١٩٩١، التي أمكن تجاوزها بتخفيض ٤٠٠ مليار دولار، نتيجة التفلت من قيود الرقابة المصرفية، حيث انتشرت الأزمات المالية في كل من الأرجنتين والبرازيل في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ثم في المكسيك عام ١٩٩٤ وفي دول أخرى في جنوب آسيا وروسيا عام ١٩٩٨. وكان الدعم يتوافر دائماً من قبل الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية.

ثم حلت المصارف التجارية مكان "صناديق الادخار والإقراض" لتمويل الإسكان، وبدأت المصارف بشراء رهون القروض العقارية من الصناديق التي أفلست بأسعار مغرية. واستمر الوضع كما هو عليه، حتى نهاية التسعينيات، لكن أرباح المصارف التجارية، أغرت غيرها من المنشآت المالية -من مصارف الاستثمار وبيوت السمسرة وشركات التأمين- بشراء الرهون العقارية الجديدة.

وبعد أن تعافى الاقتصاد الأميركي نسبياً من كارثة ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، زادت جميع المنشآت المالية من شراء كل ما تجده من رهون عقارية، وأصدرت أوراقاً تجارية بإسم كل منها مشتقة من خليط هذه الرهون العقارية. وأغرت هذه التطورات السريعة المموّلين الأصليين، بمنح قروض سواءً كان المقترض قادراً على الوفاء أم غير قادر، وفي كثير من الأحيان بدفعة أولى صغيرة، أو حتى بدون دفعة أولى؛ مما أدى إلى تزايد عدد العاجزين عن الوفاء بالقروض العقارية، حيث بيعت بيوتهم بالمزاد، وبالتالي انهارت أسعار العقارات.

ولقد تبع ذلك صعوبات كبيرة في تسييل المشتقات التي سبق وتكونت من خليط الرهون العقارية، ومما زاد الأمر سوءاً أن "الاحتياطي الفيدرالي" اهتم فقط بمراقبة سلامة المركز المالي للمصارف التجارية، أما بقية المشتقات المالية، فلم يُراقَب عملها سوى "سوق المال" ولكن بطريقة غير مباشرة، مما أدى إلى هبوط أسعارها وتسبب في انهيار مصارف الاستثمار الكبيرة مثل "ميريل لينش" و "ليمان براذرز"، ولم تكن المصارف التجارية اللاعب الأساسي في خلط الرهون العقارية والمشتقات، لكن أرباح التداول فيما بينها ومع عملائها توسعت حيث اشترت الكثير منها، وخسرت الكثير من أعمالها.

ملاحظات أساسية

حول الأزمة المالية العالمية الأخيرة تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٨

لقد شمل "توافق واشنطن"- بين صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارة الخزانة الأميركية تكريساً لمبدأ تحرير الأسواق والتجارة، ورفع القيود عن التحويلات والمعاملات والتزام الشفافية، واعتماد التقنيات الحديثة في إنجاز المعاملات. كما أجازت الولايات المتحدة لنفسها، ولمؤسساتها ما يتعارض مع هذه المبادئ. فعلى صعيد الشفافية، تجاوزت أرقام موجودات مصارف الأعمال أمثال "ليمان براذرز" و "ج.ب. مورغان" و "مورغان ستانلي"، إضافة إلى موجودات الصناديق النقدية المشتركة، موجودات المصارف الأميركية التجارية بنسبة ملحوظة، وكانت جميع هذه المؤسسات غير خاضعة لشروط وتوصيات بازل "١" و بازل "٢". كما أن المصارف التجارية لم تلتزم أيضاً بهذه التوصيات؛ مما أدى إلى وجود عقود مستقبلية شملت السلع والمنتجات المالية، مع التفاوت في أسعار العملات ولقد قدّر "بنك التسويات الدولية" هذه العقود عام ٢٠٠٧ بحدود ٦٠٠ تريليون دولار.

وقد فرضت هذه الأزمة إتخاذ إجراءات وتشريعات دولية بسرعة للتسهيل والتمويل، خوفاً من الوقوع في كساد عالمي كبير، وكان أبرز ما تحقق في هذا المجال: (١)

- إطلاق البرنامج البريطاني الذي يسمح بتملك أسهم المصارف العاملة، بنسب متفاوتة تبعاً لحاجات المؤسسات المعنية.
- تأمين السيولة للمصارف كي تستعيد دورة الإقراض نشاطها وتخفف من خسائر القطاع العقاري تدريجياً وحصر عمليات تسريح العمال ما أمكن.
- تعزيز التفاوت التشريعي والمالي مع بلدان السوق الأوروبية المشتركة التي تتعامل باليورو.
- سارعت ألمانيا لاعتماد برنامج يشابه البرنامج البريطاني، واتخذت قراراً بتخفيض ٥٠٠ مليار يورو لدعم المصارف وشراء أسهمها.
- بادرت فرنسا – الرئيس الدوري للإتحاد الأوروبي – إلى حث الدول الأعضاء على تبني مشاريع إنقاذية، وعلى التعاون بين أعضاء السوق الأوروبية وبريطانيا والولايات المتحدة، إضافة إلى المصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي.
- أقرّت جميع الدول الأوروبية الرئيسية برامج إنقاذية، بما فيها البرتغال واليونان.
- تبنى المصرف المركزي الأوروبي سياسة تأمين السيولة للمصارف الأوروبية، وتوفيرها بالدولار للمصارف التي لديها التزامات بالدولار الأميركي.

ولقد استدعى ذلك تخصيص قدرات مالية كبيرة لتفادي الأزمات القادمة، مع ضرورة تعزيز الرقابة على المصارف، وإلغاء الكثير من المشتقات التي تم تسويقها. كما تم حصر نشاط الأسواق المالية في العقود المستقبلية والتخلي عن "توافق واشنطن"، والإقرار بأن الرأسمالية المنفلتة من أية قيود رقابية لا يمكن أن تساند النمو، وتحسين مستويات المعيشة في البلدان المعنية.

وتطلّبت عملية الإنقاذ في المستقبل أمرين هامين :

- مساهمة الدول النامية والصناعية التي يتوفر لديها احتياطيات كبيرة (بمليارات الدولارات) وأهمها الصين (١٣٠٠)، روسيا (٧٠٠)، أبو ظبي (٩٠٠)، سنغافورة (٥٠٠)، اليابان (٩٠٠)، السعودية (٥٠٠)، النرويج (٨٠٠)، الكويت (٤٠٠).
- تأمين التوظيفات التي تضمن استمرار المؤسسات الكبرى، خاصة الدول التي تستمر في النمو والتفاعل، من أجل المحافظة على زخم إنمائي يغلب توقعات التشاؤم السائدة.

دروس الأزمة المالية العالمية ونتائجها على الدول العربية

- مازالت الأزمة المالية العالمية تتفاعل، ويُستبعد أن تكون قد وصلت إلى نهايتها، ولقد لحق بالكثير من الدول العربية – خاصة النفطية منها – خسائر كبيرة مباشرة وغير مباشرة، نتيجة قيام العديد من الأفراد والمؤسسات والصناديق بالاستثمار في الأسواق المالية العالمية.
- إن القطاع المصرفي العربي مرتبط كغيره من القطاعات من خلال عمليات الإيداع والاقتراض في الأسواق المالية الدولية. ويسعى المستثمرون المحليون والأجانب للعزوف عن المخاطرة، نظراً لأن الاستثمار المؤسسي يتجه خلال الأزمات المالية الكبيرة إلى توظيفات آمنة مثل السندات الحكومية والودائع المصرفية.
- وحفاظاً على الثقة ولمواجهة خطر خروج الرساميل الكبيرة من المنطقة، يلزم تعزيز الضمانات على الودائع في المصارف العربية وتشكيل مجموعات مصرفية عربية كبيرة.(٢)
- الحد من تفاقم المديونية العالية للأفراد والمؤسسات، والسعي لتلافي التغيرات الحادة في أسعار العقارات والأسهم. ويتطلب ذلك، إنشاء دوائر متخصصة في المصارف والمؤسسات المالية لدراسة الأخطار وإدارتها، إضافة إلى ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة الإدارية السليمة، واعتماد الشفافية خاصة فيما يتعلق بأنشطة التمويل التي تبقيها بعض المؤسسات المالية خارج الميزانية.
- يضاف إلى ذلك، ضرورة تعزيز الجهات الرقابية للقطاع المالي بأفضل الكفاءات والخبرات والسعي لتطوير التشريعات الرقابية لتواكب سرعة تحديث الأدوات المصرفية والاستثمارية الجديدة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن الأزمة التي ضربت الأسواق المالية الدولية، تتطلب إعادة نظر شاملة في الكثير من الممارسات والتجاوزات التي أدت إلى الانهيارات المالية في العالم؛ لذا يجب أن يكون لهيئات الرقابة والإشراف على المصارف والشركات المالية والاستثمارية والبورصات دور أكبر في المستقبل، لتصحيح التشوهات التي ظهرت خوفاً من أن تطال تداعيات الأزمة المالية ونتائجها على الاقتصاد العالمي.

(١) مروان اسكندر : ملاحظات أساسية على الأزمة الدولية
جريدة النهار ١٩/١٠/٢٠٠٨

(٢) هنري عزام : الأزمة المالية العالمية : دروس وعبر
جريدة الحياة ٣١/١٠/٢٠٠٨

من أعمال الرواد

إن العديد من الموضوعات و القضايا الاقتصادية و التنموية التي تستحوذ على اهتمام الاقتصاديين و العاملين في حقل التنمية هذه الأيام ،هي موضوعات سبق طرحها منذ سنوات بعيدة ،وأدلى فيها العديد من المفكرين و المثقفين العرب بدلوهم وآراءهم التي يمكن أن تضئ لنا الطريق و نحن نناقشها اليوم . و من هنا جاءت فكرة تخصيص باب جديد في " الرباط " بعنوان " من أعمال الرواد" و قد اخترنا في هذا العدد مقالاً للراحل العظيم الدكتور / إسماعيل صبري عبد الله ،أحد مؤسسي هذه الجمعية وأول رئيس لمجلس إدارتها ، يدعو فيه إلى " نهضة عربية جديدة " وإليكم ما جاء في هذا المقال :

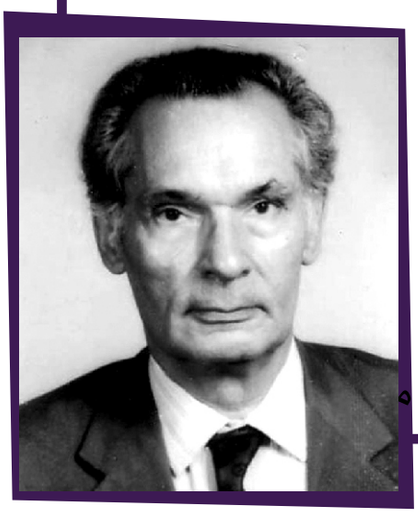

دعوة إلى نهضة عربية جديدة

د. إسماعيل صبرى عبدالله

زلزلت الأرض زلزالها، وأخرجت أثقالها، وما تزال . لم تنطفئ كل نيرانها بعد ودخانها يظلم الأفق ويخنق الأنفاس، دماء الضحايا التي تلف أطلال البني تكاد لا تجف .. والعقول والقلوب في دوامة تقتلع الأقدام من الأرض اقتلاعا. والحمم تزمجر في باطن الأرض منذرة بالمروع من جديد الكوارث. وما كان لنا أن نقول مالها لولا أن قشور الأمور وبغاث الطيور لم تصرف عقولنا عن جذور المآسي وحقيقة الجوارح . لم توقظ افئدتنا نيران لبنان ودماؤها، ولم نفزع لحرب السنوات الثماني بين العراق وإيران وما أهلكت من حرث ونسل ولم نع تفاقم قمع الحكام وتفتت سلطاتهم فى السودان، ولم يروعنا اقتتال الفلسطينيين فيما بينهم ولم نلق بالاً لدماء أهل الصومال تنهمر على أيدى إخوتهم، نظرنا إلى دعاوى العنف والإرهاب كأمور عارضة لا تنم عن مرض ذميم، وغضضنا الطرف عن إبادة الأكراد بالغازات السامة، وسكتنا عن حدث جلل مثل احتلال الكعبة، أما الآن بعد الكارثة فلم يعد أمامنا- نحن العرب- إلا طريقان لا ثالث لهما : طريق التدمير الذاتي المتجدد الذى لا ننفك نحمل مسئوليته على أطراف خارجية ولا نذكر لأنفسنا إلا أمجادا ماضية حقيقية أو متوهمة، وطريق النهضة الحقة حيث يأخذ كل مواطن عربى بيد الآخر ليقيموا فوق الأشلاء والأطلال مجتمعا عربيا عصريا قوامه المعرفة ولحمته التقدم وسدته الديموقراطية والعدل الاجتماعى وقواعده الصلبة تنمية شاملة ومطردة.

ويقف أصحاب هذه الدعوة بصلابة على أرض العقلانية متنسمين روح العصر، ومن هنا كانت دعوتهم إلى رفع راية القومية العربية عالية خفاقة على قوائم من ضرورات الحاضر والمستقبل، بعيدا عن الوحدة ولو بالقوة.

ونفيا لمقولات القائد الملهم وما إلى ذلك مما عرفته عصور قديمة، تنادى بأن القومية العربية لم يعد لها من معنى إلا التنمية العربية الشاملة المطردة المتكافئة التى لا يمكن أن تستمر أو تستقر، إلا فى إطار من الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان العربى وتوفير القدر المعقول من العدالة الاجتماعية بين المواطنين على اختلاف فئاتهم، وتنوع أقطارهم واختلاف مساكنهم . ندعو كل العرب لإدراك حقيقة أن قوة الأمم فى عصرنا الحالى تقاس بالتقدم العلمى والتكنولوجي والقدرات الصناعية المتطورة، واقتناع الشعوب بأنها تبنى حاضرا كريما ومستقبلا أفضل .

لقد آن الأوان أن نتصور قوتنا نابعة من جهدنا الدؤوب الخلاق وأننا وحدنا القادرون على بنائها وأنها توفر لنا التكافؤ فى التعامل مع الآخرين والمنعة ضد من يريد بنا شرا . يجب أن نكف عن النظر للقومية العربية والوحدة العربية على أنهما أحباء لماض أيا كان رأينا فيه، لأن التاريخ لا يعود القهقرى أبداً، ويجب أن نرى فيهما ضرورة بقاء وأمان المستقبل، فليس أمامنا من خيار إلا بين هذه التنمية الشاملة المطردة وبين التمزق والتشتت والتهميش مع الترنح بين الفقر والجهل والمرض وسفك الأخ دم أخيه بأية ذرائع، لابد أن نتخلى نهائيا عن الربط بين القومية العربية وبين انتصار حزب بعينه أو استبداد حاكم بذاته أو قوة عسكرية فذة . فكل ذلك زائل، ويغلب أن يكون هشا تذروه الرياح، ولابد أن نراها على العكس قضية تحرير المواطن العربى فى كل مكان من الفقر

والجهل والمرض والخوف والحقد ليأخذ مكانه بين البشرية فى القرن التالى شريكا يعطى بقدر ما يأخذ. ليس لنا من مستقبل إلا أن نكون سوقا تضم مائتى مليون منتج ومستهلك، ووطنا عريضا يزخر بأهل العلم وأصحاب الكفاءات، وكيانا كبيرا يشارك باقتدار فى تحقيق آمال البشرية وفى إدارة شئون الجماعة الدولية . إن قوام النسق القيمى الذى يجب أن يكون مرجعا لنا ومقياسا لكل ما نفعل أمور واضحة ومحددة : الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، تجميع الموارد البشرية والطبيعية العربية فى جهد لا هوادة فيه من أجل تنمية سريعة المعدلات شاملة لكل الأقطار نافعة لكل الناس، توفير القدر الضرورى من العدل الاجتماعى والتحسن المستمر فى معيشة أفقر المواطنين، لتكن قيمنا مستمدة من احتياجاتنا، وليكن هدفنا بناء بيتنا وليكن نضالنا إيجابيا لإثبات جدارتنا بالوجود وألا نعرفه سلبا بمقاومة مؤامرات الأعداء. فما فعلناه بأنفسنا أفدح مرات كثيرة مما فعله الخصوم بنا، وأعداد من قتلهم الأيدى العربية أضعاف أولئك الذين سقطوا تحت رصاص الأعداء، وما هدمناه من معالم حضارتنا ومقومات معيشتنا أكبر مما فعله بها الاستعمار خلال عقود متوالية .

لهذا ندعو أن تكون نظرتنا للأمن القومي مستمدة من هذا التفكير الجديد، فنراه أساسا أمن لجهودنا في التنمية والتقدم والمعرفة والإنتاج، كما نرى في هذه الأمور ذاتها عناصر القوة الحقيقية التي يحسب الناس لها حسابا فى عالم اليوم . وعلينا أن ندرك بعمق أن التعاون الدولي يصبح يوما بعد يوم وسيلة فاعلة في تحقيق الأمن القومي، وأن الأمم قد أدركت من آلاف السنين من الحروب أن تفرق بين الخلاف في الرأي أو الرؤية الذي لا يفسد وحدة ولا يمزق صفا، والخلاف فى المصالح الذي أصبح القول السائد أن حله يكمن في توازن المصالح وليس في توازن القوى العسكرية . كذلك أخذ العالم يميز بين نزاع يمكن أن تحله المفاوضات، وآخر يحتاج إلى التحكيم، وثالث لابد فيه من الالتجاء إلى قضاء دولي تضييقا لرقعة ما يمكن أن يستدعى المواجهة وينذر بالصدام العسكري . ولا يمكن لدعوتنا لنجمع جهود التنمية فى وطننا فى اتجاه بناء جماعة اقتصادية عربية أن ترى الحياة ثم تزدهر إلا إذا أخذنا أنفسنا بالقدرة على التعايش رغم الخلاف وبالعزم على التغلب على الخلاف بالحوار، وبأن ما يبدو مستعصيا اليوم يمكن أن ينفك فى الغد . كذلك لن يستقيم مسعانا النهضوى العربي إلا إذا استقر رأينا على التعامل مع دول الجوار التقليدي : إيران، تركيا، أثيوبيا، دول الجنوب الأوروبي على أساس من تبادل المعارف والمنافع، علينا أن نتذكر دائما أن الشك علامة الضعف والثقة سمة الأقوياء .

ولن نسير في طريق النهضة التي ننشدها إلا إذا تمكن الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته على أرض فلسطين وتحت القيادة التى يرتضيها، فليكن واجبنا الأول استثمار شعار احترام الشرعية الدولية وحق الشعوب فى الاستقلال لنطرق الحديد وهو ساخن لنفرض إتاحة هذه الفرصة لشعب الانتفاضة المجيدة، وليكن حديثنا صريحا فى هذا الشأن . إن الدول العربية التي وقفت بجانب الشرعية الدولية عند غزو الكويت وأسهمت فى تحريرها مطالبة اليوم قبل غيرها أن تعطى الأولوية العظمى لحل قضية فلسطين. ونقول بنفس الصراحة أن نجاح هذا المسعى مرتهن بكف بقية الحكومات العربية عن المزايدة على ما يريده أهلنا فى الأرض المحتلة، إن وقوف الدول العربية جميعا صفاً واحداً وراء مطالبة الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلة شرط جوهري لأى تقدم فى هذا السبيل، ونحن نطالب الحكومات العربية جميعا بأخذ المبادرة هذه المره لطرح الحل الذى يؤمن حقوق شعب فلسطين فى إقامة دولته ويحدد الإطار المقبول لعلاقة العرب بإسرائيل . كفانا انتظارا لمبادرات خارجية ثم مناقشتها وقبول جزء على استحياء ورفض أجزاء خشية المزايدة، إن جدية العرب فى تضامنهم مع شعب الشهداء ،ووحدة موقفهم، ووضوحه، وإصرارهم عليه هى التى يمكن أن تحرك آليات الشرعية الدولية وتجمع مشاعر التعاطف مع من تنكل بهم إسرائيل كل يوم، إذا كنا نريد حقا أن يكون السلام فى الشرق الأوسط قضية عربية قبل كل شئ؛ فإن علينا أن نقدم مشروعنا للسلام متضمنا جلاء إسرائيل عن الأراضى التى احتلتها فى ١٩٦٧ بما فيها هضبة الجولان والقدس الشرقية، وأن نقنع العالم بصدق نوايانا والتزامنا جميعا بما نطلب قولا وفعلا ودون مناقصة أو مزايدة. إن نجاحنا فى هذا المجال يمكن أن يكون نقطة الانطلاق الكبرى نحو التنمية العربية والأمن العربى، وحتى ننجح يجب أن نتخلص من أخطائنا الماضية التى يسرت لإسرائيل استمرار اغتصابها لحقوق الفلسطينيين، ولا يقل خطر التهديد الأجوف هنا عن خطر الحل المنفرد .

ويجب أن يكون التعمير المعركة الموازية للعمل من أجل دولة فلسطين . فالتخريب لم ينل الكويت والعراق فقط، بل إنه بالمعنى الواسع ـ ضياع الموارد ـ قد أحل الضرر بكثير من الأقطار العربية. كما أن تصورنا للتعمير لا يجوز أن يتدنى إلى مستوى إعادة الشئ إلى أصله . فالرجوع إلى الماضى محال هنا كذلك . وإنما التعمير فى حقيقة الأمر معركة تنمية واسعة ومتعددة الجوانب . ورغم زهدنا فى ضرب الأمثال نذكر العرب بأن تعمير أوروبا واليابان كان البداية الصلبة للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والسياسي والتطور العلمي الذي نشهده الآن، ومن ثم فإننا ندعو العرب على اختلاف أقطارهم إلى نظرة تنموية

لقضية التعمير. فنحن بصدد بناء قواعد لإنتاج السلع والخدمات جديدة تماماً. ولا يجوز أن نسلم تنمية عربية لها هذا الشأن لشركات أجنبية على طريقة مشروعات " تسليم المفتاح " التي طالما نقدها الاقتصاديون وخبراء التنمية العرب. إن كل ما نبنى من جديد يجب أن يندرج فى منظور عربى وأن يبرز فيه منذ البداية ثم على نحو متعاظم المجهود العربى الذهنى والعضلى جميعا. كما أن هذه العملية الكبرى يجب أن تكون فرصتنا لبناء ودعم مراكز البحث العلمى والتكنولوجى فى الوطن العربى، وأن تسفر عن تكوين مؤسسات تشييد عربية ضخمة قادرة على المنافسة فى الخارج ولا يجوز أن تكون قدرة العرب مجتمعة أهون من قدرة كوريا الجنوبية فى هذا المجال. ولا يجوز أن ينظر أحد لمعركة التعمير نظرة ضيقة تتمثل فى أنها فرصة لتحقيق أرباح لهذه الشركة أو تلك - فالمال وحده لا يصنع التنمية- ومكاسبنا الحقيقية منها هى زيادة قدراتنا الإنتاجية والعلمية والتكنولوجية وإقامة الأجهزة القادرة على النهوض بمشروعات التنمية العربية الكبرى التى ترسى دعائم الجماعة الاقتصادية العربية وتوفر لها القاعدة الاقتصادية الحريصة على تطويرها وتوثيق عراها والقادرة على كبح جماح تقلب الأمزجة السياسية للحكام.

لقد تحدثنا طويلا عن المستقبل، ولكن الأمم لا توجد من فراغ. ولكل أمة فى تراثها ما ينفع فى تطورها، ومن أعلى قيم حضارتنا العفو عند المقدرة، ونفى الشماتة ونبذ القبلية الشعوبية. بالعفو والحب والتسامح والتكافل يمكن أن نقفز فوق الكارثة وآثارها المدمرة لنبنى النهضة العربية الثانية. وبغيرها نتفرق ونتمزق وتذهب ريحنا.

إننا لا ندعو " لمصالحة " من النوع الذي يلتقي فيه الملوك والرؤساء العرب ليتعانقوا، وفى القلوب ما فيها من شكوك ويبقى في الواقع العربي ما يتلفه من أدواء وإنما نريد لقاءً شعبياً على أوسع نطاق يحقق إرادة قومية لبناء نهضة جديدة تفرض نفسها فى الواقع الملموس لجماهيرنا المتعطشة للحرية والعدل والمتطلعة للحياة الكريمة فى مجتمع يتقدم يوما بعد يوم.

[رحم الله الراحل العظيم]

"أسرة تحرير الرباط"

مجلس الإدارة الجديد

يولي اهتماما خاصا بتنشيط العضوية الجديدة

وافق مجلس الإدارة فى اجتماعه رقم ٣٩ الذى عُقد بمقر الجمعية بالقاهرة بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٠٩ على قبول عضوية ١٥ عضو جديد من الاقتصاديين المشهود لهم بالكفاءة من مختلف الأقطار العربية. وفيما يلي أسماء السادة الذين تم قبول عضويتهم والأقطار التى ينتمون إليها:

أحمد شعبان محمد علي	مصر
أحمد فاروق غنيم	مصر
أديب محمد برهوم	سوريا
أمنية حلمي أميرة الحداد	مصر
إيناس محمد الجعفراوي علي	مصر
جميل عبد الخالق سالم العريقي	اليمن
عالية المهدي	مصر
عبد الله شحاتة	مصر
علاء الشاذلي	مصر
مدين إبراهيم الظابط	سوريا
منى الجرف	مصر
نجلاء أنور الأهوانى	مصر
نهال المغربل	مصر
نيفين عيد	مصر
هالة السعيد	مصر

ومجلس الإدارة إذ يهنئ الأعضاء الجدد، فإنه على ثقة من أن انضمامهم للجمعية سيمثّل دفعة قوية لنشاط الجمعية فى المرحلة القادمة بما يدعّم من تنفيذ الخطة الطموحة التى يتبنّاها المجلس الجديد.

وعضوية الجمعية مفتوحة أمام جميع الباحثين الاقتصاديين العرب ممن لهم إسهاماتهم العلمية المرموقة. ولمزيد من المعلومات حول شروط الانضمام للجمعية، يرجى الإطلاع على الموقع الالكتروني للجمعية www.asfer.org. أو الاتصال بنا على العنوان التالي:

١٧ ب عمارات العبور – طريق صلاح سالم – مدينة نصر.
ص.ب: ٨٨ بانوراما أكتوبر.
الرمز البريدي: ١١٨١١ القاهرة – ج.م.ع
البريد الإلكتروني للجمعية asfer_egypt@yahoo.com
فاكس: ٠٠٢٠٢ / ٢٢٦٣ ١٧١٥
هاتف: ٠٠٢٠٢ / ٢٢٦٢ ١٧٣٧

كتاب جديد

تحليل النظريات الاقتصادية

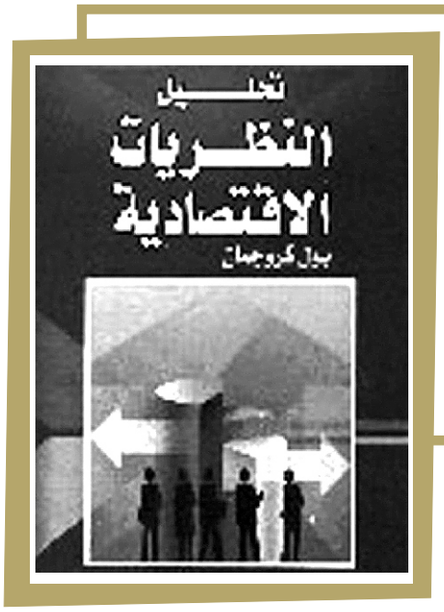

المؤلف: بول كروجمان

الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ٢٠٠٨

المترجم: رانيا محمد عبد اللطيف

الناشر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية

سنة النشر: ٢٠٠٨

عرض:أ/ جميل حلمى

من هو بول كروجمان؟

بول كروجمان هو الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ٢٠٠٨، و يعمل أستاذاً للاقتصاد والعلاقات الدولية بجامعة برنستون في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ٢٠٠٠، وهو مؤلف لحوالي ٢٠ كتابا (بعضها حصل علي لقب الأفضل مبيعاً) وأكثر من ٢٠٠ بحث علمي، فضلا عن عمودين أسبوعيين يكتبهما لجريدة »نيويورك تايمز« منذ عام ٢٠٠٠.

و يعتبر البروفيسور بول كروجمان (٥٥ عاما) ليبراليا من حيث توجهه الاقتصادي وهو خبير في ميدان التجارة العالمية، وهو من منتقدي إدارة الرئيس جورج بوش الإبن. وقد حصل كروجمان على جائزة نوبل نظير إنجازاته في التجارة الدولية والجغرافية الاقتصادية خاصة لتركيزه على تحليل الأنماط التجارية، وموقع النشاط الاقتصادي، حيث حاول كروجمان الإجابة على التساؤلات الخاصة بأي السلع التي يجب أن تنتجها الدول وأين ولماذا تنتج، حيث انتقد النموذج التقليدي في التجارة الدولية لديفيد ريكاردو والذي يفترض أن الدول تقوم بتبادل السلع التي تتمتع فيها بمزايا نسبية في الإنتاج. وقام كروجمان بالتركيز على تفسير أسباب سيطرة بعض الدول على إنتاج بعض السلع ،وفي نفس الوقت تقوم باستيراد نفس السلع التي تصدرها، والذي أرجعه كروجمان إلى التنوع في الإنتاج واختلاف أذواق المستهلكين.

يتكون هذا الكتاب من ستة أجزاء رئيسية، يحتوي كل جزء منها على عدد من المقالات التي قام بكتابتها بول كروجمان وتم نشرها في صحف مختلفة. وفي الجزء الأول المعنون " وظائف وظائف وظائف "، يركز كروجمان على موضوع التكنولوجيا والوظائف وعلى مستقبل النظام الرأسمالي، حيث يشير إلى أن التغييرات التكنولوجية قد أدت إلى تحول كبير في الهيكل الصناعي للتوظيف ولكن لم يكن هناك خسائر صافية في العمالة، كما أنه لا يوجد ما يدعو للتنبؤ بهذه الخسارة في المستقبل، حيث إنه بالنظر إلى تاريخ النظام الاقتصادي الأمريكي خلال الفترة منذ عام ١٩٧٠ يلاحظ تضاعف حجم الإنتاج الصناعي. وبالرغم من ذلك انخفض معدل التوظيف في قطاع الصناعة قليلاً حيث أنه متماشياً مع ذلك فقد ازدادت معدلات إنتاج الخدمات للضعف تقريباً .وكانت محصلة كل ذلك هو زيادة معدل التوظيف بنحو ٩٠٪، وبما أضاف لسوق العمل الأمريكية نحو ٤٥ مليون وظيفة، حيث إن هناك العديد من فرص العمل قد أتيحت في قطاع الخدمات أكثر من تلك التي فقدت في قطاع الصناعة نتيجة الثورة التكنولوجية، وبهذه التفسيرات يحاول كروجمان تفنيد ما ذهب إليه بعض المفكرين الجدد فيما يخص وجود أثر سلبي للثورة التكنولوجية على التشغيل.

و قد هاجم كروجمان فى هذا الجزء الآراء التي أثارت مشكلة تسريح العمال في الولايات المتحدة الأمريكية إبان عهد كلينتون، حيث يرى أن حالة العمال لم تكن سيئة للدرجة التي وصفتها هذه الآراء آنذاك، حيث إنه رغم وجود حالات تسريح للعمالة في بعض القطاعات إلا أن قطاعات أخرى قامت باستيعابهم، كما أنه يمكن أن تقوم الحكومة بمساعدة العمال الفقراء بطرق أخرى .

و يتناول كروجمان أيضاً الفكرة الرئيسية التي طرحها كينز في كتابه " النظرية العامة للتشغيل وسعر الفائدة والنقود " والمتعلقة بأن معدلات الفائدة لا ترتبط بمستوى العمالة أو الإنتاج، ويشير إلى أن ذلك يتناقض مع سياسة البنك الاحتياطي الفيدرالي في أمريكا والتي تقوم بتخفيض معدلات الفائدة عندما ترى أن معدل التشغيل منخفض والعكس صحيح، وذلك حتى يتساوى معدل الادخار مع معدل الاستثمار عند معدل التشغيل المستهدف، ويرى كروجمان أن حسم هذه القضية لازال يحتاج إلى مزيد من التطبيق العملي على سياسات العديد من الدول .

كما ينتقد كروجمان السياسات الاقتصادية المتبعة في فرنسا إبان تولي فرانسوا ميتران الحكم وتركيز سياسته الاقتصادية على تدعيم الاقتصاد من خلال تحفيز الإنفاق العام مع رفع الأجور والحفاظ على قوة العملة الفرنسية مع أن ذلك من الممكن أن يؤدي إلي خلل في ميزان المدفوعات، كما ينتقد كروجمان التوقعات التي تشير بإمكانية أن تؤدي السوق الأوروبية الموحدة إلى حل مشكلة البطالة في فرنسا والتي بلغت نحو ١٣ ٪، ويدعو كروجمان فرنسا إلى الاستفادة من التجربة الأمريكية في العمل على زيادة فرص التشغيل من خلال تقليل معدل الفائدة بحيث يتمكن الإنفاق الاستثماري الخاص من النهوض بالنشاط الاقتصادي .

ويأتي الجزء الثاني بعنوان " أخطاء جماعة اليمين " ويحاول فيه كروجمان مناقشة أفكار جماعة اليمين المتمثلة في تنظيم الاقتصاد على أساس العرض من خلال خفض الضرائب التي يعدونها جذور كل شر، ويؤكد كروجمان أن هذه الأفكار يجب دراستها جيداً لربما يعاد النظر في مدى صحتها مرة أخرى، ويشير كروجمان إلي زيادة تبني نظرية العرض في صيف عام ١٩٩٧ عندما وجد المحافظون أنفسهم يتساءلون عن كيفية توافق الرخاء الاقتصادي الملموس مع تحذيراتهم التي ظهرت في أفكارهم قبل عدة سنوات، ويشير إلى أنهم قد توقعوا أن تتسبب سياسة كلينتون القائمة على زيادة الضرائب في حدوث كارثة بينما أكد علماء الاقتصاد التقليديون أن هذا لن يحدث، ويرى كروجمان أن فشل أية نظرية لا يعني أن يقوم مؤيدوها بالتخلي عنها، وبالإضافة لذلك فإن أية أيديولوجية سياستها الرئيسية تفترض تخفيض الضرائب المفروضة على الأغنياء سوف تحظى بقوة كبيرة في القدرة على البقاء، ويؤكد أيضا على أن التأثير الذي تتركه فكرة ما لا علاقة له بمحتواها أو صحتها بقدر ما له علاقة بأنصارها الذين يستفيدون منها .

ويلقي كروجمان الضوء على الالتواءات والصعاب التي أقدم عليها زعيم الأغلبية في البيت الأبيض في محاولة لإنكار الحقيقة الواضحة الخاصة بأن توزيع الدخل الأمريكي قد ازداد عدم تكافؤه في فترة العشرين عاما الأخيرة، ويرصد كروجمان أحد الأساطير – وفقاً لرأيه – التي أيدها الاتجاه المحافظ من حيث الإيمان بصورة خاطئة بما تفعله الحكومة بأموال دافعي الضرائب، كما تحدث كروجمان عن الإخلاص الشديد لبعض المحافظين لقاعدة الذهب في النظام النقدي .

وفي الجزء الثالث " العولمة والعالم الواحد "، يحاول كروجمان تصحيح وتوضيح أن أمريكا ليست بأي حال قريبة من أن تصبح رهينة للقوى الاقتصادية العالمية حيث لا يوجد أي ضغوط خارجية عليها ولديها الموارد التي يجب أن توجهها نحو الفقراء، ويشير أيضاً إلى أن العولمة كانت قد أفادت العديد من الفقراء في الدول النامية، وحاول كروجمان توضيح هذا من خلال إشارته إلى أنه بفضل العولمة أتيحت الفرصة للدول النامية ذات العمالة منخفضة الأجر، أن تنشئ صناعات تغزو الأسواق العالمية، ويضرب كروجمان نموذجا لدولة زيمبابوي حيث أصبحت مزارع الخضروات فيها خلال فترة وجيزة تمد أسواق لندن بالخضروات الطازجة، وبمجرد أن يتم جني المحاصيل يتم تحميلها إلى المطار في الحال لتباع في لندن في الصباح التالي، وأن هذا العمل الخاص بالتصدير يعتمد على نتاج العولمة من " انخفاض سعر النقل الجوي، والوسائل الحديثة في الاتصال، والسوق البريطانية المفتوحة " .

ويناقش كروجمان وجهة نظر حظيت بشهرة بين بعض العلماء والسياسيين وهي أن ظهور بعض الاقتصاديات الصناعية الحديثة سوف يؤدي إلى إغراق الأسواق العالمية، حيث إن هناك بعض الدول مثل الصين سوف تنتج دون أن تستهلك وتصدر دون أن تستورد .

وفي الجزء الرابع " أوهام النمو "، يحاول كروجمان طرح بعض الشكوك المتعلقة بالتكنولوجيا، ويتساءل عن مدى قدرتها على زيادة الإنتاجية، ويطرح مثالاً لأجهزة الكمبيوتر التي يرى أن الإكثار منها يفرض على الشركات تكاليف إضافية كما أنه من الممكن أن تضيع وقت الموظفين عند استخدامها في التواصل عبر شبكة الانترنت، وبالتالي يرى كروجمان أن فكرة أننا نعيش في عصر التقدم التكنولوجي السريع هو نوع من الخداع. ويحاول كروجمان أن يشرح الفروق الواضحة بين الدورة الاقتصادية والنمو طويل الأجل ويشير إلى أن هناك العديد الذين يسيئون فهم الأشياء التي تستطيع أولا تستطيع السياسة النقدية فعلها .

ويركز كروجمان على أوروبا ويهاجم ذلك التركيز الشديد على ضرورة استقرار الأسعار ،حيث يرى أن القضاء على التضخم ربما يؤدي إلى معدلات عالية من البطالة، ويوضح كيف أن السلبية النقدية هي المسئولة عن جميع أو كل المشاكل الاقتصادية في اليابان- وقت كتابة هذا المقال عام ١٩٩٧- والمتمثلة في حالة الركود، ويرى أن الحل يكمن في الإصدار النقدي ولا يوجد خوف من حدوث تضخم لأن النقود الإضافية سوف يقوم الأشخاص بادخارها وليس إنفاقها، ويطرح كروجمان حقائق هامة حول علم الاقتصاد والتاريخ والأسباب التي أدت إلى قرب نهاية الدورة الاقتصادية في العصر الحالي .

أما الجزء الخامس " كرة المضاربين "، يناقش القصة الخاصة بنجاح شركة سوميتومو اليابانية في احتكار النحاس، وجني أرباح كثيرة نتيجة هذا الاحتكار، ويوضح كروجمان ما حدث في المكسيك ودول أخرى في أمريكا اللاتينية بسبب أزمة العملة التي تفجرت نهاية عام ١٩٩٤، وذلك نتيجة حدوث ثورة الفلاحين واضطرابات سياسية وإحصائيات اقتصادية سيئة، أدت إلى توتر السوق بدرجة كبيرة وهروب الاستثمارات الأجنبية، وانتقد كروجمان ادعاءات رئيس وزراء ماليزيا ماهاتير محمد من أن ما حدث من انهيار للعملة الماليزية كان نتيجة التآمر الأمريكي بما فعله المضارب جورج سوروس كي يضعف الاقتصاديات الآسيوية لأنها لا ترغب في فرض قيم غربية عليها، ويرجع كروجمان ما حدث إلى استنفادٍ احتياطي النقد الأجنبي والعزوف عن شراء العملة المحلية ورفع معدلات الفائدة لإبقاء النقود في البلاد وبما ولد موجة كبيرة من الكساد .

وفي الجزء السادس "ما وراء السوق "، يشير كروجمان إلى أن النقود وسيلة وليست غاية، و يتحدث عن الفرق بين الأسعار والقيم، ويشير إلى أن السياسات البيئية تقدم رؤية جديدة عن سوء أحوال السوق عندما لا يتم تسعير الموارد النادرة الهامة، كما يركز على الاختناقات المرورية وهو ما يعطي مبرراً لتدخلات الحكومة، ويرى أن السياسات الديموقراطية نفسها أصابها الانهيار بسبب هذه الإخفاقات السوقية والتي يجب على السياسة أن تحاول معالجتها، كما يناقش كروجمان أيضا التحسينات التي تطرأ على التكنولوجيا الطبية ويدعو إلى مزيد من الإنفاق عليها .

مجلس الإدارة يقرر
المؤتمر العلمى العاشر للجمعية

يناقش موضوع

"الأزمة الاقتصادية العالمية
وتداعياتها على الاقتصادات العربية"

أصبح موضوع "الأزمة الاقتصادية العالمية" هو الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين والمهتمين بالشأن العام فى مختلف دول العالم، ولا شك أن هذه الأزمة سيكون لها تداعياتها على "الفكر الاقتصادى" وعلى "النظرية الاقتصادية"، بالإضافة إلى انعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الاقتصادات العربية، ومن هذا المنطلق، قرر مجلس إدارة الجمعية فى اجتماعه الأخير أن يناقش المؤتمر العلمى العاشر للجمعية هذا الموضوع.

وجارى حالياً تشكيل اللجنة التنظيمية للمؤتمر والاتفاق على محاوره التفصيلية، ومجلس إدارة الجمعية يرحّب بأى مساهمات من السادة الأعضاء فى هذه المرحلة التحضيرية، علماً بأنه سيتم قريباً الإعلان عن التفاصيل الخاصة بالمؤتمر من خلال الموقع الإلكتروني للجمعية، كما سيتم إرسال هذه التفاصيل إلى جميع الزملاء الأعضاء بالجمعية عن طريق البريد.

تقرير عن:

"القمة العربية بالدوحة"

٣٠- ٣١ مارس ٢٠٠٩

انعقدت القمة العربية في دورتها الحادية والعشرون في "الدوحة" العاصمة القطرية خلال يومي ٣٠ و٣١ مارس ٢٠٠٩. وقد ضمت القمة رؤساء ووزراء خارجية وممثلي كلا من البلدان التالية: سوريا، لبنان، الأردن، عمان، العراق، قطر، تونس، جمهورية القمر المتحدة، الجزائر، البحرين، المغرب، فلسطين، مصر، الكويت، السودان، جيبوتي، الأمم المتحدة وروسيا.

وقد جاءت هذه القمة في وقت يعاني فيه العالم العربي من العديد من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو انعكس بشكل واضح على أجواء المؤتمر.

وفي ختام أعمال القمة، صدر بياناً ختامياً، تم التأكيد فيه على دعم القضية الفلسطينية وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية و إدانة العدوان الإسرائيلي الغاشم.

كما أكد البيان الختامي أيضاً على دعم موقف السودان والرئيس عمر البشير، والالتزام باحترام وحدة العراق وسيادته واستقلاله وهويته العربية والإسلامية، والترحيب بالاتفاق الذي تم بين الأخوة في الصومال.

كما أعرب البيان الختامي عن الأمل في أن تتجاوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة والمساعي العربية لإيجاد حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاثة. كما طالب البيان أيضاً المجتمع الدولي بالعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل و إلزام إسرائيل بالتوقيع على المعاهدات الدولية. وفيما يلي أهم ما نصّ عليه "إعلان الدوحة" فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقضايا التعاون العربي المشترك:

"نحن قادة الدول العربية المجتمعين في الدورة الحادية والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدوحة عاصمة دولة قطر يومي ٣-٤ ربيع الآخر ١٤٣٠ هجرية الموافق ٣٠-٣١ مارس-آذار ٢٠٠٩م، وبعد الدراسة العميقة للوضع العربي الراهن والظروف المحيطة به والعلاقات العربية والتحديات التي تواجه الأمة والمخاطر التي تحيق بالأمن القومي العربي والتهديدات الجدية التي تواجه عملية السلام في الشرق الأوسط، وأخذاً في الاعتبار التحولات الجارية في النظام الدولي وانعكاساتها على المنطقة العربية وما تمثله المتغيرات الجارية من تحديات جسيمة على النظام الإقليمي العربي ومن بينها الأزمة الاقتصادية العالمية، وتأكيداً منا التزامنا بالأهداف والغايات الواردة في ميثاق جامعة الدول العربية والمعاهدات والاتفاقيات المكملة له وعزمنا على تنفيذها بما يضمن تماسك الأمة ويحقق رفاهية شعوبها.. وتأكيداً لتمسكنا بالمبادئ النبيلة التي تضمنها ميثاق منظمة الأمم المتحدة من أجل عالم يسوده السلم والأمن ويتسم بالحرية والعدل والمساواة، وانطلاقاً من مسؤوليتنا القومية في الارتقاء بالعلاقات العربية نحو أفق أرحب والعمل على تمتين أواصرها بما يحقق المصالح العليا للأمة وتطلعاتها ويحفظ أمنها القومي ويصون كرامتها وعزتها، نعلن ما يلي:

- التزامنا بالتضامن العربي وتمسكنا بالقيم والتقاليد العربية النبيلة وصون سلامة الدول العربية كافة واحترام سيادتها وحقها المشروع في الدفاع عن استقلالها الوطني ومواردها وقدراتها ومراعاة نظمها السياسية وفقا لدساتيرها وقوانينها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

- نشدد على تسوية الخلافات العربية بالحوار الهادف والبناء ونعمل على تعزيز العلاقات العربية وتمتين عراها ووشائجها والحفاظ على المصالح القومية العليا للأمة العربية.

- ندعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير وتحديث منظومة العمل العربي المشترك وتفعيل آلياتها والارتقاء بأدائها بما يمكننا من إيجاد سياسات فاعلة لإعادة بناء المجتمع العربي المتكامل في موارده وقدراته وبما يتلاءم مع التحديات الجديدة في المرحلة المقبلة ومواكبة المستجدات التي قد تطرأ على المستويين الإقليمي والدولي.

- السلمية في كل المجالات التي تخدم برامجها التنموية وتدعم اقتصاداتها وتنوع مصادر الطاقة لديها.

- نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدول العربية من أجل تعميق ممارسات الإدارة الرشيدة وتطبيق مبدأ الشفافية والمسؤولية والمساءلة والمشاركة الشعبية، كما نؤكد عزمنا على متابعة الإصلاحات السياسية والاجتماعية في المجتمعات العربية بما يضمن تحقيق التكافل الاجتماعي والوئام الوطني والسلم الأهلي.

- نرحب بنتائج وقرارات القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية التي عقدت في الكويت خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩ م ونؤكد عزمنا على متابعة وتنفيذ نتائجها بما يخدم العمل العربي الاقتصادي المشترك ويسهم في تنمية المجتمعات العربية.

- نؤكد سعينا المتواصل لانجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمهيداً لإقامة سوق عربية مشتركة وتأمين المصالح الاقتصادية العربية المشتركة وصيانة المكتسبات العربية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي بما يعزز الاقتصادات العربية ويسهم في التخفيف من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية وتنمية الشراكة وزيادة الاستثمار المتبادل وإقامة المشروعات الإنتاجية المشتركة.

- نطالب المجتمع الدولي العمل على تضافر الجهود وتعزيز التعاون الوثيق بين دوله والمشاركة الفاعلة في الجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ الأهداف التنموية للألفية واستئصال الجوع والفقر ومضاعفة الدعم المالي للدول الأقل نمواً لتضييق الفجوة في مستويات التنموية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الغنية والدول الفقيرة.

- نؤكد أهمية التنشئة الاجتماعية القويمة للطفل العربي وإبراز هويته الوطنية عبر تطوير منظومة قيمية تنشئ الطفل العربي على الوعي بهويته وتغرس فيه اعتزازه بوطنيته وانتمائه إلى عروبته وفخره بها وبتراثها وأمجادها وسهامها في تطوير الحضارة الإنسانية.

- ندعو إلى إتاحة الفرص أمام الشباب لتمكينهم من المشاركة الفاعلة في حياة المجتمع وتوفير فرص العمل لهم وإذكاء الشعور الوطني وتعزيز انتمائهم للحضارة والهوية العربية.

- نشدد على إيلاء اللغة العربية اهتماماً خاصاً باعتبارها وعاء الفكر والثقافة العربية ولكونها الحاضنة للتراث والثقافة والهوية والعمل على ترسيخها وتطوير مناهج تعليمها لتواكب التطور العلمي والمعرفي المتسارع في العالم.

تقرير عن:

اجتماع قمة مجموعة العشرين

لندن: ٣١ مارس ٢٠٠٩

انعقد اجتماع قمة دول مجموعة العشرين بالعاصمة البريطانية "لندن" يوم ٣١ مارس ٢٠٠٩، بحضور رؤساء وحكومات كل من: المملكة العربية السعودية والأرجنتين واستراليا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة مع مشاركة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ورئاسة الاتحاد الأوروبي /التشيك/ واللجنة الدولية للشؤون المالية والدولية ولجنة التنمية الدولية وممثلين عن المؤسسات المالية الدولية، وتمثل هذه الدول حوالي ٨٥ ٪ من الاقتصاد العالمي، ويشكّل سكانها ٦٤ ٪ من مجموع سكان العالم.

وقد تناول البيان الختامي

الصادر عن القمة ثلاثة محاور أساسية:

أولها:

تأمين حوافز مالية للأسواق وإصلاح أسلوب عمل المؤسسات المصرفية.

وثانيها:

تعزيز قدرة المؤسسات المالية العالمية فى معالجة الأزمات ومنع وقوعها فى المستقبل.

وثالثها:

مواجهة الحمائية التجارية.

وتضمن البيان **قائمة من التدابير والضوابط** المطلوب اتخاذها للتخفيف من تبعات الأزمة الاقتصادية.

أبرزها:

أ- التعهد بتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية من أجل استعادة النمو الاقتصادى العالمى والامتناع عن القيام بتخفيضات تنافسية لقيم العملات الوطنية، والاتفاق على تقديم تريليون دولار توجه كسيولة مالية لصندوق النقد الدولي وتمويل حركة التجارة الدولية.

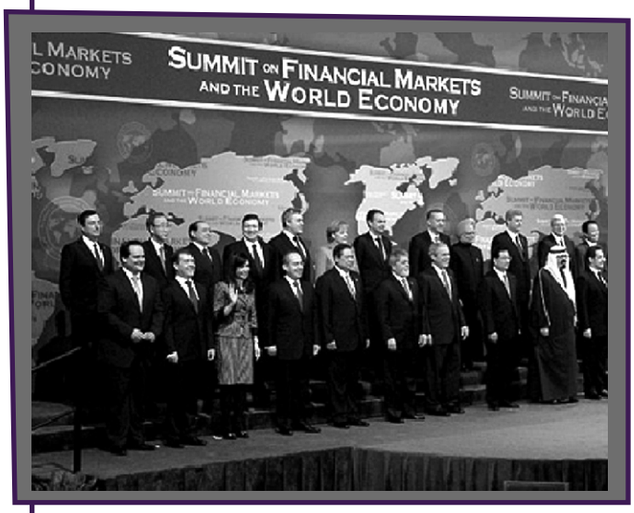

ب- تعزيز الرقابة على الأنظمة المالية والمصرفية، وتنظيم عمل صناديق التحوط Hedge Funds، وهى المرة الأولى التى يتم فيها فرض رقابة على عمل هذه الصناديق. كما تعهد البيان بفرض عقوبات على الملاذ الضريبية غير المنضمة لإعلان منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الخاص بغسيل الأموال والتهرب الضريبي. وعلى الرغم من خلو البيان من تعبيرات واضحة بشأن التعامل مع الموضوعات المرتبطة بتشديد الرقابة، إلا أنه يمكن القول بوجود توجه قوى نحو إلغاء كافة أشكال السرية المصرفية مستقبلاً.

ج- إنشاء مجلس Board للاستقرار المالى، لمراقبة المخاطر فى النظام المصرفي العالمى بالتعاون مع صندوق النقد، وبذلك يحل المجلس الجديد محل منتدى الاستقرار المالى FSF محدود العضوية.

د- تعزيز صلاحيات صندوق النقد الدولي بمنحه مزيداً من المسئولية فى مجال رصد المخاطر المحتمل أن يتعرض لها الاقتصاد العالمى، وتقديم توصيات للحيلولة دون حدوث أزمات اقتصادية مماثلة مستقبلاً، وتخصيص ٧٥٠ مليار دولار لزيادة موارده.

هـ- التصدي للتوجهات الحمائية وتوفير ٢٥٠ مليار دولار لدعم تمويل التجارة.

و- الاتفاق على عقد اجتماع آخر نهاية العام الحالي دون الإشارة إلى مكان وتوقيت محدد.

صدور العدد [٤٥] من مجلة

"بحوث اقتصادية عربية"

صدر مؤخراً العدد رقم (٤٥) من مجلة الجمعية " بحوث اقتصادية عربية " (شتاء ٢٠٠٩ و فية الموضوعات التالية :

- دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية في تمويل التنمية العربية (١٩٩٨-٢٠٠٧)
- التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع و المأمول (عرض لبعض التجارب)
- تعزيز تنافسية الصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة
- الإمارات العربية المتحدة، منظمة التجارة العالمية، وتحرير القطاع الزراعي
- آليات تكيف المؤسسات الفلسطينية الخاصة في مواجهة الحصار الاقتصادي
- الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية، وأثرها في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
- الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر
- أهمية الدور "التكميلي التنافسي" للجماعات الخاصة في تطوير خدمات التعليم العالي الأردني، وتسويقها محلياً و إقليميا

وسيتم إصدار العدد رقم ٤٦ ربيع ٢٠٠٩ من مجلة بحوث اقتصادية عربية في ابريل ٢٠٠٩.

هذا و يمكن الحصول على المجلة من خلال مقر الجمعية:

١٧ ب عمارات العبور - صلاح سالم - مدينة نصر.
القاهرة - مصر.

ص.ب. : ٨٨ بانوراما أكتوبر.
رمز بريدى : ١١ ٨١١ القاهرة.
تليفون : ٢٦٢١٧٣٧ ٢ [٢٠٢] +
تليفاكس: ١٧١٥ ٢٦٣ ٢ [٢٠٢] +

www.asfer.org
E.mail: asfer_egypt@yahoo.com